مسائل الخلاف النّحويّ في كتاب
(كشفُ حُجُبِ فرائدِ الهنديّ الشّاملُ نفعُهُ للرُّوميّ والسِّنديّ، لشهابِ الدّينِ التُّوقاتيّ كان حيّاً سنة ٩٧٧هـ)

comprehensive ،Issues of grammatical disagreement in the book (Kashf Hujab Fara'id al-Hindi who was alive in the year ، by Shihab al-Din al-Tuwaqati،and beneficial for Rumi and Sindhi 977 AH)

الباحث: أكرم قاسم عليوي aqasm1352@gmail.com

أ.د محمّد نوري الموسويّ hum. moh. noori@uobabylon.edu.iq

الملخّص:

يُعدّ شرح الكافية لشهاب الدّين الدّولت آبادي الهنديّ الزاولي (ت٨٤٩هـ) من أهم شروح الكافية، فقد لاقى اهتماماً بالغاً من العلماء، فوضعوا عليه حواشيَ، ومنهم شهاب الدّين التوقاتي الذي وضع حاشيةً على شرحِهِ وسمّاها بـ: (كشف حجب فرائد الهنديّ الشّامل نفعُهُ للرُّومي والسِّنديّ).

أردنا في هذه الدِّراسة أن نُسلِّطَ الضوء بترجمةٍ مختصرةٍ عن حياة شهاب الدّين التوقاتي العالم الذي لم تُنْصِفْهُ كُتُبُ التّراجم، فلم تذكرْ إلّا القليلَ، وأن نُبيّنَ المسائل الخلافية في حاشيته، فظاهرة الخلاف النحوي كانت منتشرة في الحاشية، ولا سيما تلك المسائل التي اختلفت فيها المدرستانِ البصريّة والكوفيّة.

Abstract:

The commentary on al-Kafiya by Shihab al-Dawlatabadi al-Hindi al-Zaluli (d. 849 AH) is considered one of the most important commentaries on al-Kafiya. It has received great attention from scholars، who have written commentaries on it، including Shihab al-Din al-Tawqati، who wrote a commentary on his commentary and called it: Kashf Hijab Fara'id al-Hindi al-Shamil Nafi'ih li al-Rumi wa al-Sindi. In this study، we wanted to shed light، through a brief biography، on the life of Shihab al-Din al-Tawqati، the scholar who has not been fairly treated by biographical books، which have mentioned only a little of him. We also wanted to clarify the controversial issues in his commentary، as the phenomenon of grammatical disagreement was widespread in the commentary، especially those issues on which the Basran and Kufi schools differed.

الكلمات المفتاحيّة: مسائل ، الخلاف ، النّحويّ ، كشف ، حجب ، ، فرائد ، التوقاتي ، الهندي .

al-، Fara'id al-Tawqati، concealing، uncovering،Keywords: Controversial issues Hindi.

المقدّمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ محمدٍ الأمينِ ، وعلى آلِهِ الطَّيّبينَ الطَّاهرينَ وبعد:

فقد شرّفَ اللهُ (سبحانه وتعالى) لغتَنا العربيّةَ بأن أنزلَ القرآنَ الكريمَ بها على خاتمِ رسلِهِ ، فسخّرَ لها رجالاً عملوا على خدمتِها ، فبذلوا جهوداً جبّارةً لحفظِها ، وحفظِ لغةِ القرآنِ ، فألّفوا فيها ، ومنهم شهاب الدّين التوقاتي الذي تدور حوله الدّراسةُ ، والذي لم تنصفْهُ كُتُبُ التراجم ، وقد ضمّ هذا البحثُ توطئةً ، عنوانُها حياة شهاب الدّين التوقاتي ، فتناولتُ فيها اسمه ، وتصانيفه ، وشيوخه ، وتأريخ وفاتِهِ ، وضمّ البحثُ أيضاً مفهوم الخلاف لغة واصطلاحاً ، وبدءَ الخلاف النّحويّ ، والمسائلَ الخلافية في كتاب التوقاتي ، مردفاً ذلك بخاتمةٍ وقائمة المصادر والمراجع .

توطئة: حياة شهاب الدّين التوقاتيّ :

عندما أردْنا أن نُترجمَ حياةَ المؤلِّف التوقاتي تصفّحْنا كتبَ التراجمِ وغيرها ، لعلّنا نحصلُ على ترجمةٍ وافيةٍ عن حياتِهِ ، نستطيعُ من خلالِها أن نتعرّفَ على اسمِهِ ، ونسبِهِ ، وولادتِهِ ، وشيوخِهِ ، وتلامذتِهِ ، وتأريخِ وفاتِه ، فلم نجدْ إلّا القليلَ ، وهذا ممّا يُؤسَفُ له .

ومن تحقيقنا لحاشيتِهِ ظهرَ لنا أنَّهُ كان فقيهاً ومن علماء الأُصول والمنطق ، فأغلبُ كلامِهِ من مباحث الأُصول ، فتكثرُ عنده عباراتُ الأصوليّينَ والمنطقيّينَ .

أمّا ما وصلْنا إليه من معلومات أنّهُ شهاب الدّين بن علاء الدِّين التوقاتي الرُّوميّ العثماني المعروف بابن عرقيه جي النّحوي[١] ، من تصانيفِهِ : كشف حجب فرائد الهنديّ الشّامل نفعه للرُّوميّ والسِّنديّ[٢] ، وهو محور دراستنا وتحقيقنا ، من أعلام القرن العاشر الهجري كان حيّاً سنة (٩٧٧هـ) ، بدليل أنَّهُ أتمَّ نَسْخَ كتابَهُ سنة (٩٧٧هـ) ، وهذا ما ذكرَهُ في نهاية النسخة التي كتبها بخطّهِ[٣].

وُلِدَ في تركيا و سُمِّيَ بالتوقاتي ؛ نسبةً إلى بلدة (تَوقات) ، وهي بلدةٌ في أرضِ الرّوم ، بين قونيا وسيواس ، ذاتَ قلعةٍ حصينةٍ ، وأبنيةٍ مكينة[٤].

شيوخُهُ:

ذكر بروسه لي عند ترجمتِهِ لحسام الدِّين التوقاتي أنّ له تلميذاً هو عرقيه جي زاده شهاب الدِّين شارح فرائد هندي[٥]، فهذا يدلّ على أنَّ حسام الدِّين التوقاتي (ت٩٢٦هـ) هو شيخ شهاب الدِّين التوقاتي.

وفاتُهُ:

لم يصلْ لنا شيءٌ نستطيع بوساطتِهِ معرفةَ سنةِ وفاتِهِ ، لكن يمكن القول بأنَّهُ من أعلام القرن العاشر الهجري ، وكان حيّاً سنة (٩٧٧هـ) بدليل أنَّهُ أتمَّ نَسْخَ كتابَهُ سنة (٩٧٧هـ) ، وهذا ما ذكرَهُ في نهاية النسخة التي كتبها بخطّهِ[٦]

تعريف الخلاف لغةً واصطلاحاً:

الخلاف في اللغة : هو مصدر الفعل (خالفَ) ، وهو ضدّ الاتّفاق ، قال ابن منظور: ((تخالفَ الأمرانِ واختلفا : لم يتّفقا . وكلُّ ما لم يَتَساوَ ، فقد تخالفَ واختلف))[٧].

وفي الاصطلاح: وهو ((منازعةٌ تجري بين المُتعارضين لتحقيق حقّ ، أو لإبطال باطل))[٨]، ويقول عنه الرّاغب الأصفهاني: ((الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كلُّ واحدٍ طريقاً غيرَ طريق الآخر في حالِهِ ، أو فعلِهِ))[٩].

وممّا سبق يمكن القول أنّ الخلافَ النّحوي : ((هو ذلك الخلاف الواقع بين النّحاة في مسألةٍ ما ، من حيث تخريجا لغويّاً ، أو إعرابيّاً ، من أبواب أصولها ، سماعاً أو قياساً ، الذي تجلّى بين مدرستي البصرة والكوفة))[١٠].

بدء الخلاف النّحويّ:

الخلاف في الرأي شيء طبيعي بين الناس ، وأمرٌ بديهيٌّ واقع ، لا يمكن إنكارُهُ أو نفيُهُ ، وعلى الرّغم من أنّ اللغة عنوانٌ بارزٌ على توحيد الأمة إلّا أنّ الاختلاف في بعض قضاياها قديم ، وإنّ المُتتبّع لتأريخ النّحو يُدرك تماماً أنّ هذا العلم انبنى وقام واستوى على الخلاف[١١].

وقد اُختُلِفَ في في مسألة تحديد بدء الخلاف النّحوي ، فذهب أحمد أمين إلى أنّ الخلاف بدأ بين الرؤاسي (ت١٩٠هـ) في الكوفة ، والخليل (ت١٧٠هـ) في البصرة ؛ إذ قال : ((وبدأ الخلاف هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة ، والخليل في البصرة ، ثم اشتدّ بين الكسائي في الكوفة ، وسيبويه في البصرة)) [١٢]، وأيّدَ ذلك سعيد الأفغاني ؛ بقوله : ((أوّل ما يُعرَف من الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ما أثبتَهُ سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال (الكوفي) أبي جعفر الرؤاسي))[١٣].

أمّا محمّد خير الحلواني ، فذهب إلى أنَّ أوّل مظهر من مظاهر الخلاف ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي[١٤].

ولكن عند تصفّح التراث اللغوي يُكْشَفُ لنا أنَ هناك خلافاتٍ أسبقَ ممّا ذُكِر[١٥]، وخيرُ مثال على ذلك الخلافُ الذي حصل بين أبي عمر بن العلاء (ت١٥٤هـ) ، وعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) بخصوص تأويل النّصب في (والطّير) من قوله تعالى : **« يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ»**[١٦]. فكان عيسى يقول : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارث ؛ لمّا لم يمكنْهُ ويا الحارث . وقال أبو عمرو: لو كان على النداء لكان رفعاً ، ولكنَّها على إضمار : (وسخّرْنا الطير) ، لقوله على إثر هذا :**« وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ»**[١٧]))[١٨].

فهذهِ الرّوايةُ وغيرُها دليلٌ على حقيقة بدء الخلاف النّحوي الذي بدأتْ ملامحُهُ تنضج لا سيّما بعد أن تُوفِّيَ نحويّو القرن الثاني ، كالخليل وسيبيويه من البصريّينَ ، والكسائي والفرّاء من الكوفيّينَ ، وازداد التنافس بين المدرستينِ حدّةً كلّما تقدّمَ البلدانِ في الميدان العلمي ، وعندما نصلُ إلى عصرّ المبرّد من البصريين ، وثعلب من الكوفيين نجد أنّ الخلاف قد ازداد حدّةً حتى أصبح مضرباً للمثل [١].

لكن سرعان ما هدأتْ المنافسةُ بين الطّرفين بعد أن أصبحت بغدادُ حاضرةَ الخلافة العبّاسيّة ، فاستقطبتِ النّحويين ، وآلَ الدّرسُ النّحويّ إليها ، فوفدَ البصريون والكوفيون إليها ، وخفّتْ حدّةُ التعصّب ، وظهر ما يُسمّى بالنّحو البغدادي الذي اتّجه رجالُهُ إلى عرض المذهبينِ وانتقادهما واختيار ما يبدو مناسباً منهما [٢].

المسائل الخلافية في كتاب التوقاتيّ:

يُعدُّ الخلاف النّحويّ من الظواهر النّحويّة المنتشرة في حاشيتِهِ ، فقد كانتْ زاخرةً بالمسائل الخلافيّة وتعدُّدِ الآراء ، ولاسيّما تلك المسائل التي تكون بين المدرستينِ ؛ إذ ورد لفظ (البصريّون) في الحاشية مرة واحدة ، ولفظ (الكوفيّون) خمس مرّات ، أمّا لفظ (البصريّين) فقد تكرّر عنده عشر مرّات ، ولفظ (الكوفيّين) ثماني مرّات ، بينما لفظ (البصريّة) فقد ذُكِرَ عنده مرة واحدة ، وقد كان مهتمّاً بهذه المسائل ، وغالباً ما كان يشير إلى أوجه الخلاف في المسألة الواحد ، وفي قليلٍ يكتفي بعبارة (فيه خلاف)، وفي بعض الأحيان يُضعِّف وجهاً من أوجه الخلاف بقوله: ((وفيه)) ، أو ((وفي قول... نظر)) ، وفي أحيانٍ أُخر يكتفي بذكر أوجه الخلاف فقط ، ومن هذه الأمثلة الخلافية :

- **الخلاف في أداة التعريف :**

قال : ((الهمزة فيها هي حرف التعريف عند أبي العبّاس المبرّد ، واللاّم للفرق من همزة الاستفهام وتسقط في الوصل مع كونها علامة لكثرة استعمالها، وإثباتها في الوصل لحن فاحش، وجعلت للقطع في «يا الله» فقط.

وأداة التعريف هي اللاّم عند سيبويه ، والهمزة ليمكن الابتداء وهو المختار عند الأكثر، وعند الخليل «اَل» مثل «هل» و«بل»))[٢١].

- **الخلاف في حركة التّاء في اسم الفعل (هيهات):**

قال : ((بفتح التاءِ في الحجازيّين، وبكسرها في تميم ، وبالضمّ في لغة بعضهم ، وتنوّن في الثلاث))[٢٢].

- **الخلاف في أصل اشتقاق كلمة (الاسم):**

قال:((**(والاسم مشتقّ من السموّ)** وهو العلوّ، فإنّ حرف العلّة في أمثلة اشتقاقه في أواخرها ، فيلزم أن يكون في آخر مأخذه، وقيل: من الوسم لتناسبهما في معنى كون كلّ منهما علامة للمسمّى))[٢٣].

ثم يضعّف الرأي الثاني ، فيقول: ((وفيه نظر؛ إذ لفظ الوسم ليس علامة ، وإنّما العلامة مسمّى الوسم))[٢٤].

نلاحظُ أنّ التوقاتيّ قد ضعّفَ الرأي الكوفيّ ، وقال: فيه نظر.

- **الخلاف في أصل الاشتقاق ، هل هو الفعل أو المصدر؟**

في مسألة أصل الاشتقاق خلافٌ نحوي؛ إذ ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدرَ مشتقٌ من الفعل وفرعٌ عليه ، أما البصريّون فذهبوا إلى أنَّ الفعلَ مشتقٌ من المصدر وفرعٌ عليه[٢٥].

أمّا التوقاتي فقد ذهبَ مع مَنْ قال أنّ المصدر هو الأصل ؛ بقوله : ((فلأنّ الماضي حينئذٍ لا يدخل في مبنى الأصل ؛ لأنّ أصله مصدر)) [٢٦]، وهو بهذا القول قد مال مع الرأي البصريّ .

وقد ذكر التّوقاتيّ هذه المسألة الخلافيّة أيضاً في موضعٍ آخر من حاشيتِهِ ، إذ ذكرها في مبحث (المصدر) ، فيقول : ((**(المذهبين)** مذهب البصريّين بأنّه أصلُ المشتقّات، والكوفيّين بأنّه فرعٌ في الاشتقاق)) [٢٧].

- **الخلاف في المحلّ الإعرابي لاسم الاستفهام (كم):**

يقول: ((**(لتعيينه بالابتداء)**، وإن كانت نكرة مثل: (من أبوك؟) ، فإنّه مرفوع المحلّ على الابتداء وما بعده خبره على قول سيبويه ؛ لأنّهُ يُجَوّز أن يُخبرُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ متضمّنةٍ معنى الاستفهام ، وعند غيره على الخبريّة ، وما بعده مبتدأ))[٢٨].

يقول سيبويه : ((وإنْ شئتَ قلْتَ : كم غلمانٌ لك ؟ فتجعلُ غلمان في موضع خبر كَمْ ، وتجعلُ لكَ صفةً لهم)) [٢٩]، وذكر السِّيرافي أنّ التقدير فيه : كم غلاماً غلمانٌ ، فتكون (كم) مبتدأ ، و(غلمانٌ) خبر ، و (لك) صفة[٣٠].

- **الخلاف في حذف الموصول دون صلته. هل يُحذف أو لا ؟**

قال : ((لا يجوز أن تكون جملة «كانت» صفةً للأسماء الستّة بحذف الموصول ؛ لأنّه لا يجوز حذف الموصول عندهم بلا صلة.
وفيه: إنّ هذا الفاضل جوّز حذف الموصول في شرح قوله: والنون زائدة من قبلها ألف ، تدبّر))[٣١].

- **الخلاف في أصل كلمة (أوّل) ، فهل هي على وزن (أفعل) ، أو على وزن (فعلل)؟:**

يقول في ذلك: ((لفظة «أولى» على وزن (فَعْلَى) يؤيّد كون وزنِهِ «أفْعَل»؛ لأنّه لو لم يَكن (أفعل) لم يكن مؤنّثه (فَعْلَى) ، وكونه (فَعْلَى) ظاهر، والأوّل نقيض الآخر أصله : «أوأل» على وزن «أفْعَل»، فقُلِبتِ الهمزة التي هي عين فعله واوًا ثمّ أُدغِمَتْ.
وقيل: أصله : «وَوأل» على وزن (فَعْلَل)، فقُلِبتِ الواوُ الأُولى همزةً ، ثمّ قُلبتِ الهمزةُ الثانيةُ واوًا، ثمّ أُدغِمَتْ)) [٣٢].

- **الخلاف في أيّ شيءٍ تُعرّفُ (أجمع) و(أكتع) ، وسائر ألفاظ التواكيد التي على وزن (أفعل)؟**

قال: ((تعريف التواكيد الذي اعتُبر به بعضٌ بتقدير اللاّم في «أجمع»، وأخواته، فيقولون بمعنى الأجمع، وبعضٌ يقول بتقدير الإضافة ، بمعنى أجمعهم، وكذا في سائر أخواته :«الأكتع» و«أكتعهم» ...إلى آخره)) [٣٣].

- **الخلاف في الظرف (أمس) ، أهو مبنيٌّ أو معرب ؟**

وفي ذلك يقول: (((**حينئذٍ**) ، أي : حين استعماله مضافًا تستعمل معربًا ، ومنها «أمسِ» عند الحجازيّين، وبناؤه لتضمّنه معنى لام التعريف، وفي التّميم معرب ممنوع للتعريف والعدل ، ويقولون: «ذهبَ أمسُ بما فيه»))[٣٤].

- **الخلاف في سبب منع (حضاجر) من الصّرف:**

قال : ((أنّ «حضاجر» ليس نفس العَلَم ، بل ممّا صدق عليه مفهوم العلم، روي أنّه منه (قدّس سرّه) ؛ لأنّهُ منقول عن الجمع ، وليست العلميّة سبباً في مثله لاعتبار الجمع الأصليّ، وعند بعضهم العلميّة سبب فيه ، والسبب الآخر شبه العجمة أو عدم النظير في الآحاد))[٣٥].

- **الخلاف في التوجيه الإعرابي لكلمة (لتسعين) الواردة في قول الرّسول (صلّى عليه وآله) : ((إنّ قعر جهنّم لتسعين خريفاً))**[٣٦]، فيقول:

((وأجاز بعض الكوفيّين نصب الجزئين في كلّ واحد منها ، ومن حجّتهم قول النبيّ (صلّى الله تعالى عليه وسلّم): **«إنّ قَعْرَ جَهنَّمَ لتسعينَ خريفاً»** أي: سنة، وهو عند البصريّين في تقدير بمسيرة تسعين خريفاً، ثمّ حذفَ المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جرّه ، وأُدخل لام الخبر عليه)) [٣٧].

- **الخلاف في (جوارٍ) رفعاً ونصباً ، هل هو منصرف أو غير منصرف؟**

قال : ((وأمّا في التقدير ، فمنهم من يقول: إنّه ممتنعٌ لبقاء الصيغة تقديراً، وعند بعضهم أنّه منصرفٌ لانتفاء الصيغة لفظاً)) [٣٨].

- **الخلاف في الإعراب ، فهل هو منحصر في الفعل المضارع وخاصّ به أو لا ؟**

فيقول التّوقاتيّ : ((**(وهذا قصر الأفراد)** يعني أنّ الإعراب منحصر له لا يوجد في غيره ، كما زعم الكوفيّون في الأمر)) [٣٩].

فالكوفيّونَ ذهبوا إلى أنَّ فعلَ الأمرِ للمُواجَهِ المُعرَّى عن حرف المضارعة ـ نحو أفعلْ ـ معربٌ مجزومٌ ، وذهب البصريّون إلى أنَّهُ مبنيٌّ على السّكون ، ولكلٍّ فريقٍ أدلّتُهُ وحُجَجُهُ[٤].

- **الخلاف في الممنوع من الصّرف المُعرَّف بـ(ال) ، والمضاف ، هل ينصرف على الإطلاق أو لا؟**

قال: ((وهل ينصرف على الإطلاق أم لا؟ ففيه خلاف ، والأولى أن يقال: إن بقي العلّتان فهو غير منصرف ، وإلّا فمنصرفٌ ؛ فلهذا قال ينجرّ ، ولم يقل ينصرف))[٤].

- **الخلاف في إضافة الصّفة المشبّهة المجرّدة عن اللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسنُ وجهِهِ ، فهل يجوز ذلك ؟**

وتعدّ هذه المسألة من المسائل المختلف فيها ، فسيبويه وجميع البصريّين يُجوّزونها على قُبحٍ في ضرورة الشّعر فقط ؛ نظراً إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة ، وهو حذف التّنوين ، والكوفيّونَ يُجوّزونها بلا قُبحٍ في السّعة ، ومنعها ابنُ بابشاذ بشيءٍ ضعيفٍ وصفَهُ الرَّضي بـ:نسج العنكبوت ، وهو أنَّهُ إضافة الشيء إلى نفسه [٤].

أمّا التّوقاتيّ ، فقد ذهب مع مَنْ أجاز هذه المسألة ، و ردَّ على ابن بابشاذ ؛ إذ يقول : ((**(واختلف في: «حسنُ وجهِهِ)** بالإضافة، والأكثرون على إجازتها، ولا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ الحسنَ عامٌّ ، والوجهَ خاصٌّ من وجه))[٤].

وهذه المسألة هي من أقلّ مسائل الصّفة استعمالاً ، فقد قال ابن مالك : ((وأقلُّ مسائل الصِّفةِ استعمالاً ، نحو : حسن وجهِهِ ، و حسن وجهَه ، وحسن وجهٌ))[٤].

- **الخلاف في جزم الفعل (تفعلوا) من قوله تعالى : «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا»[٩].**

قال: ((فإنّ في جزم «تفعلوا» خلافاً، قال الكوفيّون: العامل فيه «إن»، وقال البصريّون العامل فيه «لم»))[٤].

وقال الكوفيّون : إعمالُ الأوّلِ أولى ؛ لأنَّهُ أوّلُ الطّالبين ، واحتياجُهُ إلى ذلك المطلوب أقدمُ من احتياجِ الثّاني ، واختار البصريّون إعمالَ الثّاني ؛ لأنَّهُ أقربُ الطّالبينَ إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبدَّ به دون الأبعد ، ولو أعملتَ الأول في العطف ، نحو : قامَ وقعدَ زيدٌ ، لفصلْتَ بين العامل والمعمول بأجنبيّ بلا ضرورة ، ولعطفْتَ على الشيء وقد بَقِيتْ منهُ بقيّة ، وكلاهما خلاف الأصل[٤].

وقد ردّ الرضيّ على الكوفيّين ، وذهب مع البصريّين وهو إعمال الثاني ؛ إذ قال : ((ولا شكَّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثّاني أكثرُ في كلامِهم))[٤].

- **الخلاف في عامل الرّفع في المبتدأ والخبر:**

قال : ((ونُقِلَ عن سيبويه أنّ عامل المبتدأ وهو التجرّد، وعامل الخبر هو المبتدأ ، وعند الكوفيّين أنّهما يترافعان بسبب اقتضاء كلّ منهما للآخر))[٤].

- **الخلاف في عمل ما المُشبّهة بـ(ليس)** ، فأهل الحجاز يشبّهونها بـ(ليس) ، ويرفعون الاسم بعدها ، وينصبون بها الخبر ، أمّا بنو تميم ، فإنَّهُم لا يعملونها[٥]،وقد أورد المصنِّفُ مثالاً ، وهو (وما أحدٌ خيرٌ منك)[٥]، وذكر الشارح أنّ هذا المثال على مذهب بني تميم ، فقال التوقاتي معلِّقاً على ذلك: (((**على مذهب بني تميم)** وأمّا على مذهب الحجازيّين «أحدٌ» مرفوع بأنّه اسم «ما» فيكون خبرها منصوباً))[٥].

- **الخلاف في إعراب أسماء الأفعال :**

اختلف النّحويون في مسألة إعراب اسماء الأفعال، فانقسموا إلى ثلاثة مذاهب[٥]:

الأول: ذهب كثيرٌ من النّحويين ومنهم الأخفش إلى أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب ابن مالك ، ونسبَهُ بعضُهُم إلى الجمهور.

الثاني: ذهب المازني ومَن وافقهُ إلى أنّها في موضع نصب على المصدر ،كإنّكَ قلتَ في (رويدَ زيداً): إرواد زيداً ، أي : أرْوِدْ إرواداً زيداً ، ونُقِل عن سيبويه والفارسي هذان القولان ، وقد ضعّفَ هذا المذهب ابن الحاجب[٥]والرّضي[٥].

الثالث: وهو مذهب ابن الحاجب ، إذ ذهب إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو : أقائمٌ الزيدانِ ، وقد ردَّهُ الرّضي [٦٥].

أمّا التّوقاتيّ ، فقد تناول هذه المسألة الخلافية ، وسار مع الرّضي في ردّ المذهبين الثّاني ، والثّالث ، إلّا أنّهُ لم يذكر المذهب الأول ، فيقول : ((اعلم أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماءَ الأفعال مرفوعةُ المحلِّ على أنّها مبتدأ لا خبر لها ، كما في: «أقائمٌ الزيدانِ»، وليس بشيء؛ لأنّ معنى «قائم» معنى اسم وإن شابه الفعل، أي ذو قيام، فصحّ أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل ؛ فإنّه لا فيه معنى الاسميّة ، فلا اعتبار باللفظ ، فاسمُ الفعل إذن ككاف «ذلك»؛ لأنّهُ لمّا انتقل من الاسم إلى معنى الفعليّة ، والفعل لا محلّ له من الإعراب في الأصل لم يبقَ له أيضًا محلٌّ من الإعراب. **(وما ذُكِر)** من أنّ أسماءَ الأفعال منصوبةُ المحلّ على المصدريّة ليس بشيء؛ إذ لو كان كذلك لكانتِ الأفعالُ قبلَها مقدّرةً ، فلم تكنْ قائمةً مقامَ الفعلِ ، فلم تكنْ مبنيّةً)) [٦٥].

- **الخلاف في الميم في (اللهُمَّ) أهي عوضٌ عن حرف النداء أو لا؟:**

قال : ((**(اللهمّ)** تقديره: يا الله، حُذِفَ حرفُ ندائه وعُوِّض عنه في آخره ميمٌ مشدّدةٌ، فوجب حذف حرف ندائه.

وقيل: أصله «يا الله أُمّنا» أي اقصدنا بخير، ثم حذف حرف النداء من أوّله، و«نا» من آخره، والهمزة من الوسط، وركّب فقيل: «اللهمّ» معناه: يا الله أعِنّا، حتّى يصحّ استثناؤنا))[٦٤].

- **الخلاف في إلحاق (إنّ) بـ(ليتَ) و(لعلَّ) بخصوص منع دخول الفاء على خبرها:**

قال: ((نقل الأكثرون أنّ سيبويه لم يُجِزْ ذلك، والأخفش جوّزه، والأقلّون على عكسه)) [٦٤].

- **الخلاف في دخول الفاء على خبر (أنّ) المفتوحة الهمزة ، و(لكنّ) ، هل تدخل الفاء على خبرهما كما دخلت على خبر(إنّ) ، أو لا؟**

قال: (((**اختلف**) في «أنّ» قال بعضهم: والمفتوحة مثلها في جواز دخول الفاء على الخبر ، كقوله تعالى: «**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ**»[٦٦] و«لكنّ» كذلك فيه ، كقول الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون

ومنعه الآخرون ، وحملوه على الضرورة)) [٦٦].

- **الخلاف في عامل رفع خبر(لا) النّافية للجنس:**

قال: ((وهي عاملة فيه ، كما كانت عاملة في الاسم إذا لم يركّب معها، وكذا عند التركيب عند الأخفش ، والمبرّد، وعند سيبويه مرفوع بالابتداء ، كما كان قبل دخولها لضعف شبهها حين ركّبت لصيرورتها حينئذٍ كجزء كلمة ،إلّا أنّها تعمل في الاسم ؛ لقربها منه وجعلا بمنزلة المبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه قبلُ)) [٦٦].

- **الخلاف في حذف خبر (لا) التي لنفي الجنس:** فيحذف جوازاً عند أهل الحجاز إذا دلّ عليه دليل ،أمّا أهل تميم وطيء ، فحذف خبر (لا) النافية للجنس عندهم واجب[٦٣] ، وقد ذهب التوقاتي مع أهل الحجاز ، فيقول: ((**ويحذف خبر (لا) حذفاً** جائزاً إذا دلّ عليه دليل نحو: «لا رجل» أي في الدار لمن قال: هل في الدار من رجل، (ولا بأس) للشاكي أي: عليك ، ونحو: «لا إله إلّا الله» ، أي موجود، معناه: لا ذات متصفاً بالأُلوهيّة في الوجود إلّا ذات الله تعالى متصف بالأُلوهيّة وفي الوجود))[٦٤].

- **الخلاف في الحروف المتصلة بالضمير (إيّا):**

قال : ((فلفظ «إيّا» هو الضمير، وما لحقه من ياء في «إيّاي»، والكاف في «إيّاك»، والهاءِ في «إياه»، والنون في «إيّانا» حروف دالة على الصفات اللّازمة للذات، الدالّ عليها الضمير من التكلّم ، والخطاب ، والغيبة مفردًا ، أو مثنّى ، أو مجموعًا ، مذكّرًا أو مؤنّثًا ، فهي كالكاف في «ذلك» ونحوه،

والتاء في «أنت»، ومثله، وهذا عند سيبويه ، وأكثر البصريّين ، وأمّا عند الخليل ، والأخفش ، فإنّها ضمائر مجرورة بإضافة «إيّا» إليها))[٦٩].

- **الخلاف في ناصب المنادى:**

قال: ((والنّاصبُ له الفعلُ المحذوفُ عند سيبويه ، وحرف النداء على أنّه من أسماء الأفعال عند بعضهم، أو على أنّه حرف نائب عن الفعل عند آخرين.

وفيه: لأنّه لو كان نائباً عن الفعل لما جاز حذفها مع حذف الفعل؛ لأنّ النائب والمنوب عنه لا يحذفان معاً، وفي قول من قال بأنّه اسم من أسماء الأفعال نظر؛ لأنّ من جملتها الهمزة ، وهي على حرف واحد ، وليس من أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد))[٦٦].نلاحظ أنّ التوقاتي قد ضعّف الرأيين الأخيرين ، وذهب مع رأي سيبويه ؛ بدليل أنّهُ لم يَرُد عليه .

- **الخلاف في حكم نصب توابع المنادى المضاف ، فهل تنصب توابع المنادى المضاف إضافة معنوية أو المضاف إضافة لفظية ومعنوية معاً؟**

قال: ((**(تنصِب)** وجوباً مطلقاً، سواءٌ كانتْ إضافة معنويّة أو لفظيّة ، كما يدلّ عليه إطلاق المصنّف (رحمه الله تعالى) الإضافة هنا وعدم تقييده بالمعنويّة، وحكمه بوجوب نصب التوابع المضافة على مذهب البعض ، وهو مختار المصنّف، وعلى مذهب الآخرين يجب نصب التوابع المضافة إضافة معنويّة لا غير))[٦٧].

- **الخلاف في الموقع الإعرابي لـ(أنَّ) المفتوحة الهمزة إذا وقعت بعد ظنّ أو إحدى أخواتها:**

فقال: ((وبعد (ظننْتُ) وأخواتها ، نحو: «ظننْتُ أنَّكَ ذاهبٌ» على كونها أوّلَ مفعوليها ، والثاني محذوف ، تقديره: ظننْتُ ذهابك حاصلاً، هذا عند الأخفش، وأمّا عند سيبويه ،فـ(أنّ) مع صلتها قائمةٌ مقامَ مفعوليه))[٦٨].

- **الخلاف في اشتقاق كلمة (أسماء):**

قال: ((**(كأسماء : قيل[٦٩]** ،أي : قاله سيبويه ، **(واحد)** واحِد أحد أصلهما وَحَدٌ وحد، أُبدلت الهمزة من الواو في الثلاثة، وقال غيره: هو جمعُ (اسمِ) ، فوزنه (أفعال) ، فيكون من القسم الثاني، فمنع صرفه حينئذٍ إذا كان علماً للمؤنّث))[٧٠].

- **الخلاف في أصل التمييز ، أ نكرةٌ هو أم معرفة؟**

قال : ((وأصله التنكير ؛ لأنّ المقصود منه رفع الإبهام ، وهو تحصيل بالنكرة التي هي أصل ، فلو عُرِّفت لضاع التعريف، وأجاز الكوفيّون كونه معرفة ، كقوله تعالى: «**إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ**»[٧١] ونحو: أَلِمَ بطنُهُ، وعند البصريّين: سفه في نفسه))[٧٢].

- **الخلاف في عاملِ نصبِ المستثنى:**

قال: ((والعامل فيه الفعل المتقدّم ، أو معنى الفعل بتوسّط «إلّا» ؛ لأنّه شيء يتعلّق بالفعل معنى ؛ إذ هو جزء ممّا نُسِب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام ، فشابه المفعول هذا عند البصريّين .

وقال المبرّد والزجّاج : العامل فيه «إلّا» لقيام معنى الاستثناء به، وقال بعضهم: هو منصوب بـ«استثنى» ، كما أنّ المنادى بـ«أُنادي» ، و«إلّا» وحرف النداء دليلان علىالفعلين ، فالمستثنى على هذا مفعول به لا من الملحقات)) [٧٣].

- **الخلاف في زيادة (من) في الإثبات:**

قال: ((لأنّ (مِن) لا تُزاد بعد الإثبات ؛ لأنّها لتأكيد النفي ، وهذا عند سيبويه ، وأمّا الأخفش، فإنَّهُ يجوّز البدل على اللفظ ؛ لجواز زيادة «من» في الإثبات عنده)) [٧٤].

- **الخلاف في نوع (أن) في تركيب (أمّا) ، هل هي شرطيّة أو مصدريّة؟**

قال: ((فوجب الحذف ،لأنّ (ما) عوض عنها ولوجود القرينة ، وهي «أن» المصدريّة ؛ لأنّها تستدعي الفعلَ استدعاءَ «إن» الشرطيّة ، ولا دليل على فعل خاصّ ، فوجب تقدير العامّ الناصب لوجوب النصب في «منطلقاً» ، وهو «كان» ؛ لاندراج جميع الأفعال تحت الكون، والجارّ والمجرور في «لئن

كنت» متعلّق بـ«انطلقت»، وإنّما قدّم عليه لأنّ «أن» وإن كانت مصدريّة إلّا أنّها مع اللاّم ، كالشرطيّة في السببيّة ؛ لأنّ المعنى: لأجل انطلاقك انطلقت، وكما أنّ السبب مقدّم في الشرط ، فكذا هنا، هذا عند البصريّين، وأمّا عند الكوفيّين ، فـ«أن» بمعنى الشرط ، ومن مذهبهم أنّ «أن» المفتوحة تكون للمجازاة أيضاً، فعلى هذا حملوا قوله تعالى «**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**»[٧٤]بالفتح))[٧٦].

- **الخلاف في كسرة الذّال في (يومئذٍ) ونحوها ، فهل هي كسرة إعراب أو كسرة للتخلص من التقاء السّاكنين:**

يقول التوقاتي : ((وقد يُحذَف منه المضاف إليه معوّضًا عنه التنوين، فيقال: يومئذٍ ـ بكسر الذّال ـ لالتقاء الساكنين، لا بجرّه للإضافة فحينئذٍ يكون معربًا، وليس كذلك خلافًا للأخفش))[٧٧].

فمذهب جمهور النّحويين أنّ هذه الكسرة في الذّال ليستْ بكسرة إعراب وإن كانت (إذ) في موضع جرّ بإضافة ما قبلها إليها ، وإنّما الكسرةُ فيها لالتقاء السّاكنينِ ، وهما (الذّال والتّنونين) ، كما كُسِرتْ الهاء في (صهٍ) ، و (مهٍ) ؛ لسكونها وسكون التّنوين بعدها [٧٨].

أمّا الأخفش ، فقد ذهبَ إلى أنّ الكسرة في الذّال هي كسرة إعراب [٧٩]، ورأى ابن جنّي أنّ رأي الأخفش هذا شبيهٌ بالسّهو منه [٨٠].

- **الخلاف في الحمل على موضع اسم (لا) النّافية للجنس ، بعد دخول الهمزة عليها:**

قال : ((يعني إنّه لا خلاف بينهم في أنّ لفظ ما يلي (لا) من اسمه كائنٌ على ما كان عليه قبل دخول الهمزة من الإعراب في المضاف والمضارع له ، والبناء في المفرد النكرة، وإنّما الخلاف في الحمل على موضعه، فإنّ سيبويه لا يجوّز هنا حمل التوابع على الموضع ؛ إذ التمنّي أغنى (لا) عن الخبر، وصار معنى اسمها معنى المفعول به، فلا حاجة إلى خبر ظاهر أو مقدّرٍ ، فهو كقولك: «اللهمّ غلاماً لي» أي: هب غلاماً لي ، فمعنى «ألا غلام» أتمنّى غلام، وعند المبرّد ، والمازني يجوز العطف والوصف على الموضع، وخبرها عندهما ظاهر أو مقدّرٌ)) [٨١].

- **الخلاف في عمل اسم الفاعل ، فهل يعمل بشرط الاعتماد على المبتدأ ، وحرف الاستفهام وحرف النّفي أو لا؟**

يشترط البصريّون هذا الاعتماد ، أمّا الكوفيون والأخفش فأنّهم جوّزوا عملَ اسم الفاعل من غير اعتماد على شيء من هذه الأشياء المذكورة ، نحو : قائمٌ الزيدانِ[٨٢].

وفي ذلك يقول التوقاتي : ((**(والكوفيّين)** فإنّهم يجوّزون إعمالها غير معتمد على شيء ، فيجوز عندهم: «قائمٌ الزيدانِ»)) [٨٣].

- **الخلاف في (إن) الواقعة بعد (ما) أ نافيةٌ مؤكّدة أم زائدة؟ :**

قال: ((وإذا زيدتْ «إن» ، وهذه زائدةٌ عند البصريّين، نافيةٌ مؤكّدةٌ عند الكوفيّين))[٨٤].

- **الخلاف في (الألف) و(الواو) و (الياء) في المثنى ، هل هي إعراب أو حروف الإعراب ؟**

يقول التوقاتي : ((وهو نفس الإعراب عند الأخفش والمصنّف ، أو حرف الإعراب عند سيبويه ، أي : بمنزلة الدال المرفوع من «زَيد» على معنى أنّ الإعراب مقدّر فيه، أو دليل الإعراب عند أبي الحسن على معنى أنّ الإعراب مقدّر في متلوّها)) [٨٥].

- **الخلاف في العطف على عاملين مختلفين ، فهل يجوز أو لا يجوز؟**

فهو ممتنع عند البصريين المتقدمين ، وجائز عند الفرّاء والكوفيّين مطلقاً [٨٦]، وفي ذلك يقول التّوقاتي: (((**خلافًا للفرّاء)** والكوفيّين **(إلاّ في نحو ... إلى آخره)** وهذا مستثنى مفرغ في كلام غير موجب فيكون المستثنى منه عامًّا شاملًا لجميع المواد من المعربات، والمُخرَج منه ما كان أحد المعمولين مجرورًا، والمجرور مقدّمًا على المرفوع أو المنصوب، وفي الحصر نظر؛ لأنّ عدم الجواز منحصر في ما إذا كان أحد المعمولين مجرورًا وهو مؤخّر عن المنصوب أو المرفوع. أمّا إذا كانا مرفوعين أو منصوبين أو

مجرورين، أو مرفوعًا ومنصوبًا ، أو مرفوعًا ومجرورًا، والمجرور مقدّم، أو منصوبًا ومجرورًا وهو مقدم ؛ فجاز الكلّ عند المجوّزين))[٧][٨].

الخاتمة:

١ـ أعطى البحثُ صورةً بسيطةً عن حياة شهاب الدّين التوقاتي بعد أن كان مغموراً لا تُعْرَفُ تفاصيلُ حياتِهِ ، فهو شخصيّةٌ نحويّةٌ من علماء القرن العاشر الهجري ، لم تنَلْ شخصيتُهُ في دراسات الباحثينَ حظّاً وافراً ، فكشفَ البحثُ عن تنوع الجوانب العلميّة في شخصيّتِهِ ، فهو مع كونِهِ نحويّاً كانَ فقيهاً ، وأصوليّاً ، ومن علماء المنطق .

٢ـ تظهر بوضوح ظاهرةُ الخلاف النحوي عند التوقاتي، إذ تُعدُّ من الظواهر الشائعة في حاشيته.

٣ـ يكتفي أحياناً بعرض الخلاف دون اتخاذ موقف محدد، في حين أخرى يميل إلى تأييد رأي معين، وفضلاً عن ذلك، يقوم في بعض الأوقات بتضعيف أحد أوجه الخلاف المطروحة.

---

[١])ينظر: معجم تأريخ التراث الإسلامي:١٢٨٠/٢ ، وجامع الشروح والحواشي:٦٧٢/٣.
[٢])ينظر: معجم تأريخ التراث الإسلامي:١٢٨٠/٢ .
[٣]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني) :٢٠٦و
[٤]) ينظر:معجم البلدان:٥٩/٢.
[٥]) ينظر: عثمانلي مؤلفلرى : ٢٧٢/١ ، وينظر: شرح العوامل المائة (رسالة ماجستير) :٢٢.
[٦]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني) :٢٠٦و . (مخطوط).
[٧]) لسان العرب:١٨٨/٤.(خلف).
[٨]) معجم التعريفات:٨٩.
[٩])المفردات في غريب القرآن :٢٩٤.
[١٠]) الخلاف النّحويّ في مغني اللبيب (أطروحة دكتوراه) :١٣.
[١١]) ينظر: الخلاف النّحويّ في مغني اللبيب:١٨.
[١٢]) ضحى الإسلام :٢٩٤/٢.
[١٣]) في أصول النّحو:١٧٦.
[١٤]) ينظر:الخلاف النّحويّ بين البصريين والكوفيين:٣٠.
[١٥]) ينظر: كتب مسائل الخلاف النّحويّ (أطروحة دكتوراه) :٧.
[١٦]) سورة سبأ : من الآية ١٠.
[١٧]) سورة سبأ : من الآية ١٢.
[١٨]) طبقات النّحويين واللغويين :٤١.
[١٩]) ينظر:كتب مسائل الخلاف الخلاف النّحويّ:٩ـ١١.
[٢٠]) ينظر:المصدر نفسه:١٢.
[٢١]) النّصّ المُحقّق: ٨.
[٢٢]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسِّندي (القسم الثاني) : ١٥٠و ـ ١٥٠ظ. (مخطوط).
[٢٣]) النّصّ المُحقّق:٢٣.
[٢٤]) المصدر نفسه والصّفحة نفسها.
[٢٥]) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (٢٨) :٢٣٥/١.
[٢٦]) النّصّ المحقّق:٦٢.
[٢٧]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسِّندي (القسم الثاني) : ١٧٤و. (مخطوط).
[٢٨]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسِّندي (القسم الثاني) : ١٥٥ظ. (مخطوط).
[٢٩]) كتاب سيبويه : ١٦٠/٢.
[٣٠]) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٩١/٢ـ ٤٩٢.
[٣١]) النّصّ المُحقّق:٨٨.
[٣٢]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسِّندي (القسم الثاني) : ١٦٦و. (مخطوط).
[٣٣]) النّصّ المُحقّق:١٢٠.

[٣٤]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسِّندي (القسم الثاني) : ١٥٨و . (مخطوط).
[٣٥]) النّصّ المُحقّق: ١٢٥.
[٣٦]) صحيح مسلم :١٨٦/١ ، وقد رُوي فيه : **إنّ قعرَ جهنّمَ لسبعون خريفاً** . وقال النووي بخصوص (لسبعون): "وقد وقع في معظم الأصول والرويات (لسبعين) بالياء ، وهو صحيح أيضاً" . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ٦٨/٣.
[٣٧]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسِّندي (القسم الثاني) : ١٩٦و . (مخطوط).
[٣٨]) النّصّ المُحقّق:١٢٧.
[٣٩]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للروميّ والسِّندي (القسم الثاني) : ١٨٣ظ . (مخطوط).
[٤٠]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (٧٢) :٥٢٤/٢ وما بعدها .
[٤١]) النّصّ المُحقّق:١٤٠.
[٤٢]) ينظر: شرح الكافية ، للرضي :٥٠٤/٣.
[٤٣]) كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للروميّ والسِّندي (القسم الثاني) : ١٧٨و . (مخطوط).
[٤٤]) شرح التسهيل ، لابن مالك :١٠٥/٣.
[٤٥]) سورة البقرة:من الآية ٢٤.
[٤٦]) النّصّ المُحقّق:١٥٧.
[٤٧]) ينظر : شرح الكافية ، للرضي :١٨٠/١ ، وينظر في هذه المسألة بالتفصيل : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (١٣):٨٣/١.
[٤٨]) شرح الكافية ، للرضي :١٨٠/١ .
[٤٩]) النّصّ المُحقّق:١٦٩.
[٥٠]) ينظر:شرح المفصل:٢٦٨/١-٢٢٩.
[٥١]) ينظر:الكافية في النّحو:١٧.
[٥٢]) النّصّ المُحقّق:١٨١.
[٥٣]) ينظر:شرح المقدمة الكافية : ٧٤٤/٣ ، وارتشاف الصرب من لسان العرب :٢٣١١/٣ ، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :٣ / ٩١- ٩٢.
[٥٤]) ينظر:شرح المقدمة الكافية : ٧٤٥/٣.
[٥٥]) ينظر : شرح الكافية ، للرضي :١٦٨/٣.
[٥٦]) ينظر : المصدر نفسه :١٦٧/٣.
[٥٧]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٤٩ظ - ١٥٠و. (مخطوط)
[٥٨]) النّصّ المُحقّق: ١٩٠.
[٥٩]) المصدر نفسه:١٩٣.
[٦٠] سورة الأنفال:من الآية ٤١
[٦١]) النّصّ المُحقّق:١٩٤.
[٦٢]) المصدر نفسه:٢٠٢.
[٦٣]) ينظر :المفصل في علم العربية:٥٥ ،وشرح التسهيل ،لابن مالك:٥٦/٢، وشرح الكافية ، للرضي:٢٥٩/١.
[٦٤]) النّصّ المُحقّق:٢٠٣.
[٦٥]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٣٨و. (مخطوط)
[٦٦]) النّصّ المُحقّق:٢٢٨.
[٦٧]) المصدر نفسه:٢٣٥.
[٦٨]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٩٤و. (مخطوط)
[٦٩])قال الشارح الهندي: " **(كأسماء)** : قيل إنَّهُ (فعلاء) ، والأصل (وسماء) من الوسامة ، فقُلِبَتْ واوها همزة كـ(إناء) واحد" . المعافية شرح كافية ابن الحاجب:٢٤٠، وقد نسب التوقاتي هذا الرأي إلى سيبويه ؛ لذلك قال: **(كأسماء:قيل)** ، أي قاله سيبويه.
[٧٠]) النّصّ المُحقّق:٢٤٦.
[٧١]) سورة البقرة:من الآية ١٣٠.
[٧٢]) النّصّ المُحقّق : ٢٩٥.
[٧٣]) النّصّ المُحقّق: ٣٠٩.
[٧٤]) المصدر نفسه: ٣١٦.

[٧٥]) سورة البقرة: من الآية٢٨٢.
[٧٦]) النّصّ المُحقّق: ٣٢٢.
[٧٧]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٥٦ظ. (مخطوط)
[٧٨]) ينظر: سرّ صناعة الإعراب :٢/ ٥٠٥ ، وشرح المفصّل ، ابن يعيش :٥/١٥٥ـ ١٥٦.
[٧٩]) ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك :٢/ ٢٠٧ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣ /١٤٠٣ ،
[٨٠]) ينظر: سرّ صناعة الإعراب :٢/ ٥٠٥ .
[٨١]) النّصّ المُحقّق: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.
[٨٢]) ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك :١/٢٧٣ـ ٢٧٤ ، وشرح الكافية ، للرضي : ٤٨٦/٣ .
[٨٣]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٧٥ظ. (مخطوط)
[٨٤]) النّصّ المُحقّق::٣٣٥.
[٨٥]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٦٩ظ. (مخطوط)
[٨٦]) ينظر: شرح المقدمة الكافية :٦٤٢/٢.
[٨٧]) كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي (القسم الثاني):١٢٩ظ. (مخطوط) .

مصادر البحث ومراجعه

* القرآن الكريم
١. ارتشاف الضرب من لسان العرب،ابو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة : الدكتور رجب عثمان محمّد ،مراجعة:الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى ،١٤١٨هـ ،١٩٩٨م.
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين،والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدِّين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي(ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر- بيروت.
٣. جامع الشّروح والحواشي معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التّراث الإسلامي وبيان شروحها ، تأليف : عبد الله محمّد الحبشي ، النّاشر : دار المنهاج ـ جدة ، الطبة الأولى ، ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٧م.
٤. الخلاف النّحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف ، تأليف : محمّد خير الحلواني ، النّاشر : دار القلم ـ بيروت ، ١٩٧٤م .
٥. الخلاف النّحويّ في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (أطروحة دكتوراه) ، إعداد : يحيى محمّد علي الرمامنة ، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة ، عمّان ، ٢٠١٦م .
٦. سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق:الدكتور حسن هنداوي ، الناشر:دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م.
٧. شرح الأشموني ، أبي الحسن نور الدِّين عليّ بن محمّد بن عيسى (ت٩٠٠هـ) على ألفيّة ابن مالك ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، إشراف الدّكتور : إميل بديع يعقوب ، النّاشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطّبعة الأولى،١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
٨. شرح التّسهيل، لابن مالك جمال الدِّين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (٦٧٢هـ)،تحقيق:الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمّد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،١٤١٠هـ ،١٩٩٠م.
٩. شرح العوامل المائة ، لحسين بن عبد الله حسام الدِّين التوقاتي ، دراسة وتحقيق : محمّد أحمد عبد داود الجبوري (رسالة ماجستير) ، جامعة الموصل ، كلّيّة التّربيّة الأساسيّة ، ١٤٤٣هـ ، ٢٠٢١م .
١٠. شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) ،قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتورإميل بديع يعقوب ، الناشر:دار الكتب العلمية- بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ،٢٠٠١م.

١١. شرح المُقدِّمة الكافية في علم الإعراب ، لمُصنِّفها : جمال الدِّين أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، النّاشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربيّة السّعوديّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م.
١٢. شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف:رضيّ الدِّين محمّد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدّكتور إميل بديع يعقوب ، النّاشر: دارالكتب العلمية – بيروت ، الطّبعة الأولى ،١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.
١٣. شرح كتاب سيبويه ، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(٣٦٨هـ) ، تحقيق:أحمد حسن مهدلي و علي سيّد علي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت،الطبعة الأولى ،١٤٢٦هـ ،٢٠٠٨م.
١٤. صحيح مسلم ، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ـ القاهرة ، ثم صوّرته دار إحياء التراث العربي ببيروت ، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.
١٥. صحيح مسلم بشرح الإمام محيي الدّين النووي (ت٦٥١هـ) المسمّى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،حقّق أصوله وخرّج أحاديثه على الكتب الستة ورقّمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الإشراف الشيخ خليل مأمون شيحا ، الناشر:دار المعرفة-بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤١٤هـ ،١٩٩٤م.
١٦. ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، النّاشر : مكتبة الأسرة ـ مصر ، ١٩٩٨م.
١٧. طبقات النحويين واللغويّين ،لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق:محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر:دار المعارف بمصر، ١٩٧٣م.
١٨. عثمانلي مؤلفلرى ، بروسه لي محمّد طاهر ، أسطنبول ـ مطبعة عامره ، ١٣٣٣هـ .
١٩. في أصول النّحو ، سعيد الأفغاني ، النّاشر : المكتب الإسلامي ـ بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .
٢٠. الكافية في علم النحو، تأليف ابن الحاجب جمال الدِّين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر،الناشر:مكتبة الآداب- القاهرة،١٤٣١هـ،٢٠١٠م.
٢١. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)،تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر:مكتبة الخانجي- القاهرة،الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.
٢٢. كتب مسائل الخلاف النّحويّ دراسة تحليليّة نقديّة موازنة (أطروحة دكتوراه) ، إعداد : ناصر إبراهيم صالح النعيمي ، جامعة اليرموك ، كليّة الآداب ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م .
٢٣. كشف حجب فرائد الهندي الشّامل نفعه للرومي والسّندي ، شهاب الدّين التوقاتي (مخطوط) .
٢٤. لسان العرب ، للإمام العلّامة ابن منظور(ت٧١١هـ) ، اعتنى به: الدكتورأمين محمد عبد الوهاب والدكتور محمّد الصادق العبيدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة،١٤١٩هـ ،١٩٩٩م.
٢٥. معجم البلدان ، للشّيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، الناشر:دار صادر-بيروت، ١٣٩٧هـ،١٩٧٧م.

٢٦. معجم التّعريفات، للعلّامة علي بن محمّد السيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق:محمّد صدِّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ـ القاهرة.
٢٧. معجم تأريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) ، إعداد : علي الرّضا قره بلوط ـ أحمد طوزان قره بلوط ، الناشر : دار العقبة ، فيصري ـ تركيا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.
٢٨. المفردات في غريب القرآن ،المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، المحقق: صفوان عدنان الداودي ، الناشر: دار القلم ـ بيروت ، والدار الشامية ـ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ.
٢٩. المفصّل في علم العربيّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)،دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، الناشر:دار عمّار للنشر والتوزيع-عمّان،١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.